الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

منطقة محررة..

ديموقراطية بلا ديموقراطيين

نجم والي

غداً مساءً تُعلن النتائج النهائية للانتخابات، الناس الذين تحدوا الإرهاب والقاعدة، ذهبوا إلى صناديق الاقتراع لأنهم آمنوا أن ورقة الانتخاب هي التي ستقرر مصير البلاد منذ الآن، وليس كما هي الحال في السابق، يقرر مصيرها جنرال أو جندي هارب كما في حالة الديكتاتور السابق صدام حسين، لكنهم أيضاً هم الناس الذين أفاقوا فجأة ليكتشفوا أن الديموقراطية، هذه الوصفة الساحرة الرائعة الجمال معرضة للخطر والدمار، لسبب بسيط: أن مَنْ عليهم حراستها هم غير ديموقراطيين، ولو عرفوا أن زعيماً سياسياً سابقاً أكتشف قبل قرابة واحد وتسعين عاماً ما حصل لحد الآن، لكانوا رددوا معه صيحته ذاتها:

"الديموقراطية تحتاج إلى ديموقراطيين"، أيضاً وبعد أكثر من تسعة عقود، تظهر أمامنا تلك الجملة وبقوة في هذه الأيام، الجملة التي نطق بها في نوفمبر ١٩١٩ الألماني فريدريش أيبيرت، أول رئيس للرايخ الألماني منتخب من الشعب مباشرة. صحيح أن سلطاته كانت محدودة، بروتوكولية غالباً، وأن أعضاء الرايخستاغ كانوا يستطيعون إقالته وقتما شاؤا، إلا أن الرجل الذي بدا ضخم الجثة في الصور، رغم المرض الذي أنهك أعصابه، لعب الدور الفعال في فترة حكمه التي بدأت في ١١ نوفمبر ١٩١٩ واستمرت حتى موته بعد ٦ سنوات، وكان صمام الأمان للمحافظة والتوازن للمرحلة التي حكم فيها، مرحلة سيطرت عليها الاضطرابات السياسية، فالرجل المولود عام ١٨٧١ لم يكن - لسوء حظه - غير رئيس لجمهورية تأسست للتو على أنقاض الإمبراطورية البروسية وهزيمة الألمان في الحرب العالمية الأولى، جمهورية لم تعرف الهدوء السياسي يوماً. الهزيمة العسكرية والديون ثم التضخم الاقتصادي وجيوش العاطلين عن العمل، كل ذلك دمغ التجربة الديمقوقراطية الفتية بدمغتها، كانت الاضطرابات تسيطر على الشارع، وكانت الخارطة السياسية للأحزاب مبهمة ومتداخلة مع بعضها، حتى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي كان فريدريش أيبيرت تسلم قيادته في عام ١٩١٣ بعد وفاة قائده الأسطوري أوغست بيبيل، كان منشقاً إلى حزبين، الوضع المضطرب الذي نشأ بعد ثورة نوفمبر ١٩١٨ الذي سمح للحزب الاشتراكي الديمقراطي بالصعود إلى السلطة بجناحيه المنشقين، الأول الملتف حول الخارجين عن الحزب بسبب موقفهم الرافض للحرب في عام ١٩١٤ بقيادة هوغو هاس وكارل ليبيخنيت، والجناح الذي وقف مع الحرب ورفع شعار الدفاع عن الوطن بقيادة فريديرش أيبيرت، الوضع هذا كان لابد له أن يترك ظلاله طبعاً ولعقود طويلة على ألمانيا التي أرادت توديع سنوات طويلة من الحكم الفردي للقيصر، والاعتماد بدل ذلك على النظام البرلماني الديموقراطي، أعضاء البرلمان هم الذين يفرضون السلطة، وليس الحاكم. أن مشروع الديموقراطية الضخم هذا كان عليه في بدايته أن يثبت نفسه في الواقع، ألا يظل مجرد نقاط دستورية مكتوبة، لأن واقع الأمور في تلك الفترة المضطربة كان يقول شيئاً آخر، فما أطلق عليه "ائتلاف فايمار"، الذي ضم الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الوسط الكاثوليكي والحزب الليبرالي اليساري الذي كان تحالفاً ائتلافياً لأحزاب لم تحصل على الأغلبية المطلقة في الانتخابات، أجتمع تحت سقفه متحالفون نظروا بريبة إلى بعضهم، تحينوا الفرصة تلو الفرصة الأخرى للإنقضاض على حليفهم، الأمر الذي جعل حكومة فايمار تفتقد أوتوماتيكياً إلى مصداقيتها، خصوصاً وأن بعض القوى التي جلست في البرلمان أو تلك التي انضمت تحت ائتلاف فايمار لم تؤمن بالنظام الديمقوراطي البرلماني وكانت تنتظر المناسبة لكي تنقلب عليه، وهذا ما جعل من الصعوبة تشكيل أغلبيات برلمانية دستورية تقود إلى تأسيس حكومة فعالة. من يؤرخ لتلك الفترة سيجد أن كل وزير وكل حزب تصرف بحرية، كأنه سلطة لوحده، أنصار وميليشيات. كأن تجربة ألمانيا تتكرر اليوم عندنا في العراق، ديموقراطية أكثر هشاشة من ديموقراطية فايمار الألمانية، فعلى الأقل ما ميّز التجربة الألمانية، هو أن تلك الأحزاب امتلكت تاريخاً طويلاً على عكس الأغلبية من الأحزاب العراقية التي تكاثرت مثل نبات الفطر في موسم ما بعد ٢٠٠٣، أو قبله منذ لقاء المعارضة العراقية في بيروت مارس ١٩٩١. لكن ما يجمع التجربتين ببعضهما هو سقوط الحكم الأوتوقراطي، المتمثل بالقيصر فيلهلم الثاني في حالة ألمانيا وبصدام حسين التكريتي في حالة العراق إضافة إلى تاريخ متراكم من نضال الناس في الحالتين، ففي حالة العراق جاءت التجربة الديموقراطية الناشئة بعد سلسلة من المقاومات الشعبية، بعد تاريخ طويل من نضال الأفراد ونضال مجاميع بشرية وأقليات، وإن من الإجحاف الاعتقاد، بأن ٣٥ سنة من الحكم البعثي الديكتاتوري سقطت نتيجة لدخول القوات الأميركية والبريطانية وحسب، كلا، جورج بوش وتوني بلير وحلفاؤهم، قطفوا الثمرة الأخيرة من نظام تلقى ضربات عديدة على أيدي العراقيين، آلاف من العراقيين تمردوا على الديكتاتورية ومن لم يدخل السجون البعثية وعرف التعذيب على أيدي جلادي النظام ليخرج بعدها مخرباً أو منفياً فإنه إنتهى إلى عظام فاقدة الهوية في مقابر النظام البعثي الجماعية، وهو التاريخ هذا الذي عاشه العراقيون حتى الماضي القريب والذي أصبحت تفاصيله معروفة لأغلبية العراقيين، التاريخ يقول: أن قتلانا ما يزالون يضربون على الأبواب ويُذكروننا، بأن لن يكون للعراق بعد اليوم غير النظام الديموقراطي بكل ما يتضمنه من واجبات وحقوق، لابديل عن التبادل السلمي للسلطة، وأن ديمقراطية صلدة تحتاج إلى ديموقراطيين.

مفوضية الانتخابات في العراق هي نتاج للديموقراطية الهشة، والحكومة التي حكمت وأثبتت فشلها في بناء البلاد مرتين، هي وليس غيرها مَنْ أخترع كذبة "نزاهة" مفوضية الانتخابات "المستقلة" في العراق بعد أن روجت قبلها وبحماس لعدم نزاهة منظمة الهجرة الدولية التي أشرفت على الانتخابات الأولى في يناير ٢٠٠٥، الحكومة هذه عليها ببساطة الآن أن تبلع الحبة المسمومة التي نثرتها بنفسها.

العراق لا يحتاج إلى استيراد ديموقراطيين، ما يحتاجه هو بلورة مشروع مستقبلي ديموقراطي وحسب، برنامج يعتمد بصياغة رؤاه على الحقوق الأساسية المدنية والسياسية التي يكفلها الدستور، والتي تمنح فرصاً متساوية للمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الفعلية ببناء البلاد، للعراقيين وبالتساوي، بغض النظر عن الأصل والجنس، بغض النظر إن كانوا في داخل العراق أو خارجه. ديموقراطية فايمار الهشة انتهت إلى صعود هتلر وحزبه النازي وإلى كارثة الحرب العالمية الثانية والهولوكوست، بالرغم من وجود عدد غير قليل من الديموقراطيين.

ديموقراطية العراق الهشة التي لم تنجب للأسف حتى اليوم ديموقراطيين، ستقود بالتأكيد إلى خراب البلاد وحرق الأخضر مع اليابس، إن لم تكن نتيجتها، إخراج العراق تماماً من "متن" التاريخ..

خطاب الليبرالية العربية... إشكالية المفهوم وإشكالية الأزمة

ان مفهوم الليبرالية في الاطار التعريفي يقترن بوجود ديمقراطية نيابية تكون السلطة السياسية فيها مقيدة بدستور الغاية منها حماية حقوق الافراد في المجتمع وتسمى ب(الحرية الدستورية) كما تعرفها الموسوعة الحرة ،حيث تجد في الديمقراطية الليبرالية تطبيقات اجراءات تستند إلى مفاهيم التسامح والتعددية والتي تسمح بتعايش وجهات النظر المختلفة وان يكون التنافس على تسلّم السلطة السياسية في اطار المجتمع ..

(٢-٢)

علي حسن الفواز

ان نشوء اواليات الخطاب الليبرالي كانت بالاساس تعمد الى مواجهة نشوء الدولة الطاغية ذات المركز العصابي وانماط ثقافاتها القهرية، فضلا عن ان اليات الفكر الليبرالي كانت تسعى ايضا للبحث عن فضاءات للتفكير الحر، مثلما اقترنت ايضا بالبحث عن آليات اقتصادية متحررة تسهم في حراك رأس المال وخلق ثورة جديدة في انظمة الاشتثمار الحر، فضلا عن ما اسهمت به في ترسيخ قيم حية وفاعلة للاقتصاد المتحرر من الضواغط التقليدية عبر صياغة مفاهيم متجددة وغير مقيدة للسوق والتبادل الاقتصادي، تلك التي تقوم على الاندفاعة القوية لرأس المال الاقتصادي والسياسي والذي وضعها امام شكوك متعددة تنطلق من انها تمثل احد مكونات ماسمي في الادبيات الماركسية بالامبريالية الاقتصادية، والتي انعكست معطيات تحولها فيما بعد على الواقع الثقافي والسياسي في العالم، اذ تكرست مشاريع ونظم وجدت اشكالها في اطر صراعية معقدة لكنها اكثر حراكا ،اذ مهدت لتحولات اقتصادية وسياسية اكثر استعدادا للتغاير والانفتاح على مجمل الخطابات الثقافية المختلفة مثلما بالمقابل ايضا اسهمت في تهيئة العوامل الموضوعية للكثير من الحروب والاحتلالات والكوارث التي طالت الشعوب تحت يافطة اعادة انتاج منظومة العلاقات الدولية وربما كان من اهدافها ايضا تدمير منظومات ما تبقى من الدولة القومية ،واعادة صياغة معادلات جديدة للاقتصاد الحر، وتوفير مصادر جديدة للطاقة والمواد الاولية وفتح منافذ جديدة للاسواق العالمية، فضلا عن اعادة انتاج مفاهيم الهيمنة السياسية العالمية وفق انتاج معادلات جديدة للقوة والدولة والنظام الاقتصادي يقابل هذه التحولات نشوء دروس وفلسفات واتجاهات ثقافية استهلمت، اشكالات التحولات الخطيرة في العقل الغربي وصدماته المعرفية بدءا من اثار ماتبقى من صدمة نيشه وانعكاسها على مفهوم المواطن/ البطل، ومفهوم الدولة القومية القوية ذات المزاج الاستعلائي، وصولا الى الصدمات الحداثية المتمردة والوجودية في منتصف القرن والصدمات البنيوية وما بعدها من اتجاهات تبنت انتاج خطاب ما بعد المركز الاشكالي على ايدي فلاسفة الدرس الجامعي بارت وفوكو ودولوز وغيرهم وصولا الى التفكيكين الذين طرحوا اجندة تفكيك المركز المهيمن باتجاه الذهاب الى اقصى الحرية على ايدي دريدا وهابرماز وغادامير وغيرهم، مثلما استلهمت مفهوم الحرية كخطاب واليات في المعطى السياسي واجترحت له منظومة من الاجراءات التي ارتبطت فيما بعد بشوء ظاهرة الاحزاب الديمقراطية بمواجهة احزاب اليسار التقليدي ذي النزعات الماركسية التقليدية وطروحاتها حول مفاهيم المركزية والاقتصاد الاشتراكي وديكتاتورية البروليتاريا وغيرها من توليدات الثقافات الشمولية ...

ان هذه التحولات العميقة في العقل الغربي وميكانزمات انزياحاته واشتغالاته، تبدو غريبة وبعيدة عن واقعنا العربي المحتشد بثقافاته التاريخية والرومانسية وعقده الصراعية القديمة، وربما كانت البلاد العربية ذاتها هي المدار التجريبي لحركة رأس المال الغربي واشكال الاستحواذ السياسي والاستعماري والبحث عن مصادر الطاقة الرخيصة، فضلا عن استغراقات الثقافة العربية في ما سمي ب(ثقافة النهضة العربية) في القرن الثامن عشر مع محاولات لحركة التجديد ابان حكم محمد على باشا الباحث هو الاخر عن شكل معين للدولة القومية القوية.

هذه التبديات تحدث تحت تأثير التماهي مع المشروع الغربي بمدياته واشكاله المتحررة والتجديدية والتنويرية، ولعل كتاب الابريز لرفاعة الطهطاوي دليل على حجم هذا التأثر الفاعل بمنجزات العقل الغربي، وكذلك كتابات محمد عبده والكواكبي والافغاني ولطفي السيد وجميل صدقي الزهاوي وعبد الفتاح ابراهيم وحسين الرحال ورفائيل بطي وغيرهم ممن أدركوا حيوية الثقافة الغربية وطروحاتها في الاصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي ...

ان الدولة العربية في بدايات القرن ونشوء اشكالها المبكرة مابعد انهيار الدول العثمانية ودخولها عصر الاستعمار الغربي ومن ثم عصر الاستقلال كانت اكثر استعدادا للتعاطي مع الاشكال الحيوية والطروحات الجديدة للثقافة الليبرالية خاصة في شكل ادارة الدولة السياسي، اذ نلحظ وجود اشكال واضحة للاحزاب السياسية والانتخابات والصيغ البرلمانية التي تحكم علاقات القوى السياسية ،وبقطع النظر عن طبيعة التكوين الطبقي الحاكم والمهيمن الذي يختلط فيه شكل الدولة البرجوازية/ الطبقية مع نمط التملك الاقطاعي والنظم ذات الحكم الملكي الذي يقلد ماهو سائد في اوربا الملكية، فاننا نتلمس وجود فضاءات تسمح للحراك الاجتماعي والسياسي مع وجود اشكال متقدمة للحريات ونظم التعليم ،فضلا عن انفتاح واضح على الغرب دون عقد او حساسيات بما فيهم اصحاب البرامج والافكار الدينية، حيث نلحظ ان اغلب الاعلام والاسماء في المؤسسة الدينية بكل اطيافها وتلاوينها قد زاروا الغرب وتأثروا به وبعضهم درس في جامعاتها وتأثر بالكثير من افكارها ولم يكن هناك اية نزعة لتكفير هذه التوجهات الساعية لبناء دول تؤمن فيها العدالة الاجتماعية وتكفل حقوق الناس وترعى مصالحهم وتسمح لهم باقامة فرائضهم وشعائرهم ....

ومن هنا نجد ان ازمة الدولة العربية الجديدة وقطيعتها المعرفية والحضارية وحتى انقطاع تأثرها بالاشكال الليبرالية للدولة الغربية قد بدأت مع طبائع تشكل الدولة العربية السياسية، اذ حملت هذه الدولة كل ارهاصات معنى الدولة بالتوصيف الغربي، لكنها انكمشت ازاء مجموعة من التحديات الى بنية هشة قابلة للانهيار، وهو ماحدث مع تجارب الدول في مصر عام ١٩٥٢ والعراق عام١٩٥٨ باعتبارهما ابرز دولتين عربيتين، ولم يشفع لهما كل تاريخ النضال الشعبي والنخبوي في الدفاع عن هذا النموذج الهش والرخو. لكن الشكل الاكثر خطورة لازمة هذه الدولة بدا مع ظاهرة نشوء الدولة الانقلابية العربية ذات النزعات العنفية والاقصائية في بدايات الستينيات او ما تسمى خطأ (دول ما بعد التحرير) اذ مهدت قيادات هذه الانقلابات ذات النزعات العسكرية الى خلق اشكال معقدة للمهيمنات والنظم الديكتاتورية، والتي اسست فيما بعد المقدمات لانتاج مؤسسات للقمع السياسي والثقافي وفرض المزيد من سلطة المركز القامع للحريات العامة والمانع لنشوء الاحزاب المعارضة وتعطيل الدساتير وتعليق اعمال البرلمانات وتشويه مفاهيم العدل الاجتماعي تحت يافطات الخطاب الثوري ومعاداة الاستعمار والرجعية، وطبعا دفع هذا النموذج الى البحث ضمنا تحت سلطة المركز والديكتاتور او الحكم التوتاليتاري عن استعادة النموذج السلبي للدولة القومية القوية.

ومما لاشك فيه ان قراءة تاريخ الازمة في المنطقة العربية يكشف عن سلسلة من الازمات الاخرى التي ارتبطت بصعود نموذج السلطة العاجزة عن صنع انتصارات ولو وهمية، مقابل توظيف الازمات العميقة في مجتمعات هذه الدولة او تلك كالفقر والجهل وقضية فلسطين والصراع التقليدي مع الغرب في خلق هوامش صراعية استعراضية غير واقعية وفيها الكثير من التعمية، تلك التي اسهمت في تعليق الحريات العامة تحت الايهام بقوانين الطوارىء، مقابل تكريس فكرة الدولة المحاربة ذات الحمولات المثيولوجية، اوربما شكل الدولة القهرية العربية التي وقفت بالضد من أي نزوع نحو بناء اشكال متقدمة لبنائية الدولة المدنية الدستورية واطر علاقاتها السياسية والاقتصادية، وفتح افاق للحريات الاجتماعية والثقافية والحقوقية الضامنة لحرية التعبير والاختيار والتظاهروالتمتع بالحقوق الشخصية والدينية فضلا عن ضمان وحماية نشوء صحافة حرة او اطر قانونية ودستورية تكفل الحريات وتحد من التجاوزات والممارسات القهرية كالعنف الفكري والجسدي وعدم ضمان حقوق المرأة ومشاركتها مهنيا وانسانيا في عملية بناء الاسرة وفي عملية البناء الاجتماعي وتكريس قيم الوجود الاجتماعي على اساس الشراكة والمواطنة دون أي مؤثرات اثنية او عرقية او طائفية او قومية ..

ازاء هذا نجد ان التعاطي مع القيم الليبرالية كمنظومة مفاهيمية في الفعل والاجراء السياسي والعلاقتي، أو تبنيها في اطار شكل الدولة الكافلة للتعدد والتنوع بين الهويات والمكونات داخل الاوساط الاجتماعية، يخضع بطبيعة الحال الى اعادة قراءة طبيعة المواجهات التي تحكم عملية ادارة وتداول الفعل السياسي، لان ازمة السياسة وازمة ادارة الدولة هي اكثر الازمات خطورة في تحجيم الوعي بالتحول الديمقراطي وضمان شروطه، فضلا عن ان المنطقة العربية تعاني اصلا ومنذ اكثر من ثلاثة عقود من تصدعات عميقة داخل الستم السياسي، وتعقد اشكال الادارة السياسية والاقتصادية تحت عوامل التحولات الصراعية الكونية واصطفاف قواها الجديدة، خاصة تلك الصراعات التي غذت النزعات الديكتاتورية وقيم الاستبداد وصولا الى انتاج ودعم مظاهر الارهاب والحركات الاصولية التي تتبنى الارهاب المسلح خطابا وهدفا لها، ناهيك عن ان تلك الصراعات افرزت نظاما عاما للطوارىء ضد الحريات العامة، واتهام الثقافات الليبرالية بالمروق والالحاد واشاعة الفساد، ولعل بيانات منظمات حقوق الانسان الدولية تضع العديد من الدول العربية في سجل الدول الاولى التي تمارس اضطهادا وحرمانا سياسيا ضد مواطنيها خاصة في مجالات حرية الرأي والتعبير والانتماء وغيرها من الحقوق العامة التي كفلها القانون العالمي لحقوق الانسان.

سلسلة هذا الحرمانات هي قرينة بالاضطاد الذي يمنع اختيار الفكر واختيار شكل النظام السياسي، والعمل ممارسة الديمقراطية بنوع من الخيارات الحرة، وهذا مايجعل افق الليبرالية العربية محدودا خارج ثقافوية الخطاب النخبوي الذي مازال يبحث عن طرق اخرى للحرير.

ازمة الحريات في المنطقة العربية هي ازمة سياساتها، وازمة ارتباطها بالصراعات الدولية التي تضعها داخل نسق مأزوم قابل للانفجار في اية لحظة، لكن هذا النسق لم يعد هو النسق المغلق القديم، خاصة بعد التحولات العاصفة التي هبّت على المنطقة بعد احداث عام ١٩٩١ وانتهاء بالدخول الاميركي الى العراق عام ٢٠٠٣، اذ بدت هذه التحولات العميقة باعثة على ضرورات تجديد اليات الخطاب السياسي، واشاعة الديمقراطية والحريات العامة، لانها السبيل الوحيد االذي يقطع الطريق على انتاج الديكتاتوريات السياسية، وربما الدكتاتوريات الجديدة ذات المواصفات القهرية على طريقة(طالبان) والتي يمكن ان تهدد تاريخ كل الثورات الشعبية وتاريخ الثقافات الذي انجزته اجيال طوال اكثر من ثمانين عاما في المنطقة، ناهيك عن ان العديد من الدول العربية وخاصة الخليجية اكثر من نصف احتياط النفط العالمي في الوقت الذي تزداد احتياجات الطلب العالمي على الطاقة النفطية، مقابل وجود هذه الدول في منطقة الازمة الصراعية بين ايران والعراق خلال الثمانينات،ومع غزو صدام حسين للكويت وتحريرها خلال التسعينات وكذلك احتلال العراق عام ٢٠٠٣ بكل تداعياته الصراعية المعقدة والمثيرة، واخيرا اشتعال الازمة النووية الايرانية مع الغرب وامريكا وامكانية ترشح المنطقة لازمة جديدة تحتمل الحرب، وتحتمل سباقا للتسلح النووي اذا حصلت ايران على القنبلة الذرية، والتي ستهدد التنميات الاقتصادية في المنطقة، ودفع قوى الارهاب والعنف ومعاداة الحرية والتقدم الى الظهور في هذه الاجواء الساخنة، يضاف الى ذلك قربها من منطقة ازمة اخرى وهي الازمة الافغانية والتي كان لها ومنذ الغزو السوفيتي لها السبب الاساسي والاجرائي لنشوء ظاهرة الاسلام السياسي والذي وجد له بيئات داعمة وتمويلات اسهمت في تكريسه كخطاب سياسي وعقائدي واحيانا كخطاب دولة، والذي افرز مجموعة معطيات انعكست بشكل واضح على الوجود الامريكي والغربي في المنطقة، وبالتالي انتاج خطاب اشكالوي اقترن بصناعة ازمة فكرية ضد اية توجهات للاصلاح السياسي واقتصاد السوق ودمقرطة النظم الاجتماعية والسياسية وتهيئة الاجواء لتعدديات حزبية تدخل في صناعة شكل الدولة، كما ان تأزم الاوضاع في فلسطين ونجاح حركة حماس في الحصول على اغلب مقاعد البرلمان وقيادتها للعملية السياسية في فلسطين وحسب الاستحقاقات الديمقراطية التي تشرعن لها الادارة الامريكية.

ان اتساع الظاهرة الصراعية في المنطقة العربية وتحول اشكال العنف المسلح الى اشكال تهديد مباشر للسلم الاجتماعي والثقافات المدنية في هذه الدول، وتشوه الملامح التخطيطية والبرامجية لنظريات الاصلاح السياسي التي تحاول ان تتبناها امريكا ازاء بعض الدول العربية التي تحكمها اصلا ديكتاتوريات تنتمي الى مرجعيات الدولة الانقلابية، يجعل عملية ادخال المفاهيم وسياقات الفكر الليبرالي الى الاجندة السياسية في منطقتنا العربية من الامور الصعبة والمعقدة، اذ انها ستصطدم بوقائع ومعطيات اشكالوية تجعل من المتعذر ضمان تطبيقها ،خاصة اذا عرفنا ان الليبرالية كمفهوم يقترن اولا بوجود شكل متقدم للدولة وللعلاقات السياسية والاقتصادية الضامن لتحوّل سلمي في الاليات الديمقراطية، وهذ ما يجعلنا امام اسئلة اكثر ريبة. فهل اننا نسعى الى فرض الديمقراطية ونظريات الاصلاح السياسي مع وجود كل عوامل القهر والاقصاء؟ ام اننا نسعى الى تحديث وتطوير البنى العميقة للمجتمعات العربية وتحويل اقتصادها الى اقتصاد نفعي، وبناء قواعد ستراتيجية ومنظومية تعزز قيم التحول الاجتماعي وتضمن قيم الرفاهية والمعيش والحريات للقوى الاجتماعية المتمركزة حول تابوات في المقدس والمكان من الصعب تفكيكها ....

ان نزع فتيل الازمات في المنطقة وتواصل فعل التحديث، وتفكيك مهيمنات القمع الاجتماعي والسياسي والتعاطي مع ظواهر الفقر الاجتماعي والمعيشي والتعليمي بنوع من الحلول الفاعلة ،وتجفيف مصادر ثقافات العنف، مثلما السعي الجاد الى اعادة انتاج المؤسسة الجامعية على اساس اعادة تأهيل الاجيال الجديدة في بناء مستقبل الشعوب وتحويل المنطقة برمتها من منطقة تصدير العنف الى منطقة يمكن ان تعتاش فيها الحريات والتعدديات الاثنية والدينية والمذهبية، والتي تستقطب الحراك الثقافي ورؤوس الاموال الاستثمارية في بناء اقتصاديات تكفل دعم كل مجالات التنمية والتنوير ، يمكن ان يكون جزءا من مقومات ادخال الليبرالية الى شرقنا العربي وليس ضمان نجاحها، اذ ان مفهوم هذه الليبرالية كخطاب وكشكل للاداء والفكر والتمظهر في اصول الثقافة الاجتماعية يحتاج الى محركات بنيوية عميقة وفاعلة تواجه كل عوامل وتعقيدات النظم السياسية القائدة وتداعيات الحروب المتواصلة التي انتجها الغرب الاستعماري والاحتلالي والحضاري، او التي انتجتها القوى الارهابية مثلما تواجه تشكلات الظواهر العصابية في الجسد الثقافي العربي ،والسعي الى اعادة الثقة بالغرب التنويري وليس بالغرب الاستعماري والاحتلالي الذي مازال يلقي على رأس الجغرافية العربية شظايا حروبه المكشوفة والمضمرة ....

ان الحديث عن الليبرالية كخطاب وكجراء وكمفهوم لم يعد حديثا خارج السياق العام، لانه يقترن بالحديث عن اشكال متعددة من الليبراليات الناجحة في العالم، وكذلك في بعض الدول الاسلامية مثل تركيا وماليزيا وغير الاسلامية مثل الهند والتي يمكن ان تكون اطارا مفتوحا يضمن شرعنة قيام انظمة اجتماعية وسياسية تؤمن بالتعددية والحرية الدستورية، لكنها بحاجة الى الوقوف كثيرا امام التباسات السيطرة على تعقيدات ازماتها الداخلية، والانتظام ضمن برامج حقيقية للتحول تهدف الى خلق فرص واسعة للتنمية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك في مجالات التطور والبناء الثقافي التعليمي والمعرفي والتقني والمعلوماتي، وفي ايجاد علائق فاعلة وذات شفافية عالية مع بعض مهيمنات التجارة الحرة والعولمة غير المسيطر عليها وطبيعة قواها الغامضة التي تفضي دائما الى انتاج اسئلة تتعلق بمشكلات عميقة تعاني منها الكثير من الشعوب خاصة فيما يتعلق بما تعانيه من مظاهر الفقر والتصحر والجفاف والحروب الاهلية، مقابل الدعوة الغرائبية للاندماج مع صيرورات النظم الحداثوية مع احتفاظها بهوياتها وثقافاتها. ففي ظل هكذا معطيات هل يمكن لكل الشعوب ان تكون صالحة للدخول في هذه المتاهة؟ ام ان العولمة في مظاهرها العمومية هي اشبه بالفخ السياسي العالمي للفقراء؟ ام هي انماط من الثقافات والعلاقات المتعالية التي تشترط تحولات بنيوية معقدة تقوم على اقصاء الهوية والتاريخ والتحول الى اشكال ممسوخة او اسواق مفتوحة خاضعة لانظمة التبادل السلعي، أي اتساع نظام العرض مع ضعف نظام الطلب وبالتالي زيادة قاعدة الفقراء وتحويل الدول الصغيرة الى دول تابعة وخاضعة لنظام القوة المهيمنة..

ومن هنا نجد المفهوم الليبرالي في شرقنا العربي والذي لم يتحول بعد الى خطاب دولة، ولا خطاب قوى فاعلة ولا حتى الى خطاب اقتصاد حر يمكن ان يفرض شروطه على الاسواق ويسهم في انعاشها وتعظيم سبل نظم التبادل الاستراتيجي، بحاجة الى رؤى جديدة، تلك التي تنطلق من وعي الحاجات، وانضاج عوامل التحول، خاصة وان التجربة العراقية على هشاشتها ومحدوديتها تمثل هامشا للانطلاق باتجاه انضاج عوامل التحول، وتفكيك مهيمنات المركز القديم منتج الازمات التاريخي، اذ ان الشجاعة بمواجهة هذا الواقع، يعني بدء الرحلة الطويلة الى المسقبل، والسعي الى استقراء كل عوامل التحول في بلدان عربية اخرى عبر ايجاد مصادر فاعلة للتنمية والتحول بدل ان نرتكن الى هشاشة المنظومة الاقتصادية العربية اولا وضعف اسواقها وطبيعة اقتصادها الواحدي وضعف حركة العمالة الماهرة والتعليم الصناعي والتقني والمعلوماتي. لقد ظل هذا المفهوم ازاء هذه الاشكالات خطابا للنخب الثقافية التي تؤمن بالتحولات الديمقراطية في دول جوهرها الاستبداد والقهر السياسي، حيث تكون الثقافة الليبرالية في هذا الاطار جزءا من النضال الاجتماعي والسياسي السلمي ...

ان اثارة هذا الموضوع ليس هو تزكية للثقافات الغربية ومشاريعها او محاولة فرض الامر الواقع كما قد يبدو قدر ما يكون سعيا الى ايجاد مناخات انسانية وحضارية لتعظيم ألجهود الثقافية التي تؤمن بجدل الافكار والهويات وحوارها في اطار المصالح المشتركة، فنحن نعيش في عالم بات خاضعا لمنظومات اتصالية سريعة ومعقدة، وان انماط العلاقات الدولية وصلت الى درجة من التعقيد والتشابك للحد الذي تحوّل بعضها الى اشكال معقدة للاحتلالات العسكرية والاقتصادية ومحاولات استلابية لفرض نظم ومفاهيم ومصالح في سياق اقتراح سياسات جديدة للاصلاح والديمقراطية تحت عناوين هلامية تدعّي السيطرة على ثقافات العنف وعدم تحويل الثروات الهائلة الى مصادر لتخريب الحضارة الغربية..

ولاشك ان التعاطي مع السياسي الثقافي الاقتصادي للمشروع الغربي بنسخته الامريكية وشروط دخوله الى العالم الشرقي لفرض اشكال الثقافات الليبرالية في ادراة الدولة والاقتصاد والتعليم، قد اعتمد في الجوهر على توظيفات ثقافية تاريخية ومعاصرة تتجوهر في اساسها مفاهيم واشكالات تقوم على اعادة انتاج مركزة القوة الكونية بدءا من ثقافات هيغل في مفهوم الدولة القوية الى طروحات فوكوياما وهنتكتون وغيرهما من اساطين الثقافة المسيحانية الجديدة والتي وجدت في الازمات الدولية الجديدة وصراع الهويات المعقد مقابل مركزة القوة الامريكية فضاء واسعا لشرعنة فرض القوة وفلسفة النموذج الجديد المتماهي مع الكائن السوبرمان الحافظ للنوع المتعالي.

وازاء هذا فان شيوع الثقافات الليبرالية هو محالة لتفكيك سيطرة المراكز الجديدة ،وخلق مجالات انسانية وثقافات تؤمن بالحراك والفاعلية الفكرية وجدل المصالح مثلما تؤمن بحرية الكائن(من الكينونة) في اصطناع حريته واسئلته التي تشكل مع الحريات النظيرة شكلا متقدما للحرية المؤسسة ،حرية الوجود وحرية الفعل القائم على اساس وعي المسؤولية وحضور الارادة...